

العنوان:	الافصاح المالي مدى كفايته ومؤشرات تقييمه : دراسة تحليلية
المصدر:	المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	أبو غابة، سمير أحمد
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	يناير
الصفحات:	171 - 191
رقم MD:	109360
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المركز المالي، المحاسبة المالية، المعايير المالية، الافصاح المحاسبي، التقارير المالية، القوائم المالية، الميزانية، رأس المال، الايرادات، الأرباح، الخسائر، الديون، القروض، الربحية، القياس المحاسبي، تقويم الأداء
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/109360

د. سمير أحمد أبوغاية

مقدمة :

تعد التقارير السنوية المنشورة عن الشركات والمؤسسات أياً كانت طبيعة الأنشطة التي تمارسها من أكفأ الوسائل وأكثرها أهمية في الاتصال بالمساهمين وكافة الطوائف الأخرى المهتمة بطبيعة أنشطة هذه المشروعات ^(١) ، ويعتبر الافصاح عن المعلومات في تلك التقارير ودرجة كفايته عاملاً أساسياً له تأثيره البالغ على اتخاذ القرارات الاستثمارية على وجه الخصوص وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية على وجه العموم .

وتد اهتم الأدب المحاسبي المعاصر اهتماماً بالغاً بدراسة مشكلة الافصاح المالي في التقارير السنوية المنشورة وذلك بهدف تحديد مدى كفايته والارتقاء به وتحسين جودته وقياسها وذلك حتى يمكن مساعدة كافة الطوائف التي تهتم بأداء تلك الشركات والمؤسسات في اتخاذ قراراتهم المختلفة ^(٢) . وإذا ما سلمنا بأن طائفة المستثمرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات من أكثر الطوائف اهتماماً بالتقارير المالية فإن طائفة المحللين الماليين تعد من أكثر الفئات استخداماً لتلك التقارير ، كما أن جزءاً جوهرياً من المستثمرين حاملي الأسهم يعتمدون على هؤلاء المحللين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إمدادهم بالنصح والارشاد في مجالات الاستثمار المختلفة ، وعليه فإن تلبية احتياجات المحللين الماليين فيما يتعلق بالافصاح المالي يعد غاية في الأهمية من وجهة نظر المستثمرين .

وقد أوضح Horngren ^(٣) أن إدارة المشروعات يمكن أن تحقق استفادة كبيرة نتيجة إستجابتها لاحتياجات ومتطلبات المحللين الماليين فيما يتعلق بالارتقاء بالافصاح المالي وتحسين ورفع جودته حيث أن تحقيق ذلك سوف يساعد على تفهم المحللين الماليين لما يدور بداخل المشروعات ويساهم في زيادة مقدرتهم على التنبؤ بالأداء المتوقع للمشروعات ومن ثم فإنه يمكنهم تقديم النصح للإدارة في العديد من المواقف ، كما أن توصيات المحللين سوف يكون لها تأثيرها على اتخاـذ

القرارات الإدارية المختلفة وعلى أسعار السوق بالنسبة للأوراق المالية وأيضاً على زيادة المقدرة التسويقية في المستقبل بالنسبة للإصدارات التالية من الأوراق المالية .

وتأسيساً على ما سبق فإن مشكلة تحديد احتياجات المطلقين الماليين من الإفصاح المالي وتلبيتها يعد أمراً غاية في الأهمية من وجهتي نظر كل من المستثمرين والإدارة ، وإذا ماتم تحديد حاجة المطلقين من المعلومات ، فإنه يمكن قياس درجة جودة الإفصاح المالي الفعلي من خلال قياس مدى إمكانية تلبية حاجات المطلقين ودرجة رضائهم ومدى اقتناعهم ، وعليه فإن التوصيات المقترحة للارتقاء بالإفصاح وتحسين جودته يجب أن تعد من منطلق مدى مساهمتها في زيادة درجة اقتناع ورضاء المطلقين الماليين وتلبية احتياجاتهم .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مشكلة من المشكلات التي ثار حولها الجدل في الفكر المحاسبي الحديث وهي مشكلة الإفصاح المالي في التقارير السنوية المنشورة ومدى كفايته وكيفية الارتقاء به وتحسين جودته وقياسها وتحقيقاً لذلك فإن الأمر يستلزم دراسة وتحليل المحاولات العديدة التي بذلت والمؤشرات المختلفة التي استخدمت في مجال الإفصاح المالي سواء كان من المنظور المحلي أو الدولي . هذا بالإضافة إلى دراسة وتحليل للفروض التي ارتكز عليها الإطار الفكري الذي استخدم في بناء تلك المؤشرات وذلك تمهيداً لاقتراح مؤشر للقياس يمكن استخدامه في مجال الإفصاح المالي لكي يمكننا من التغلب على نقاط الضعف التي ظهرت في المؤشرات القياسية الأخرى ، كما يمكن من خلاله تقييم أهمية عناصر المعلومات التي يتطلب الأمر الإفصاح عنها بحيث يتسنى لنا التوصل إلى إفصاح مالي متميز ذا جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة .

الإفصاح المالي : مدى كفايته ومقومات تقييمه من المنظور المحلي :

تعددت الدراسات التي تناولت مدى كفاية الإفصاح المالي ومقومات تقييمه ، وفي هذا الصدد أجرى Bradish^(٤) دراسة إتمتد في إعدادها على إجراء مقابلات مع المحللين الماليين الذين يمثلون سماسرة الأوراق المالية ، أقسام الإقراض والائتمان للبنوك التجارية وشركات التأمين وذلك بهدف استطلاع آرائهم في أنواع المعلومات التي يعتبرون أن هناك نوعاً ما من عدم الكفاية أو القصور في الإفصاح عنها . وقد عرضت تلك الدراسة عدداً من الحلول التي اقترحتها المحللون الماليون لمعالجة أوجه القصور ، هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على بعض الاتجاهات والوسائل لتحسين جودة الإفصاح المالي والارتقاء به .

وفي دراسة أخرى أعدها كلاً من Singhvi and Desai^(٥) إقترحا فيها مؤشراً قياسياً للإفصاح ، وقد اعتمدا في ذلك على ما سبق أن قدمه Cerf^(٦) في دراسة أعدها في هذا المجال . وقد صمم المؤشر القياسي الذي اقترجاه على أساس احتوائه على أربعة وثلاثين عنصراً من المعلومات لقياس مدى الإفصاح عن هذه العناصر في التقارير السنوية . وقد خصصت أوزان لهذه العناصر بهدف إيجاد نوع من التمييز بينها وفقاً لدرجة أهميتها النسبية ، وقد تم ذلك من خلال الاعتماد على محلي الأوراق المالية الذين تمت مقابلتهم لهذا الغرض . ومن خلال جمع الأوزان التي خصصت للعناصر التي تضمنها التقرير السنوي أمكن التوصل إلى قياس مدى كفاية الإفصاح الخاص بالشركة أو المشروع . ومن هذا المنظور فقد أمكن التوصل إلى تحديد المشروعات أو الشركات التي يعد الإفصاح لديها غير كاف ويشوبه بعض أوجه القصور . وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن المشروعات أو الشركات التي يعد الإفصاح المالي فيها عن المعلومات غير كاف ويشوبه بعض أوجه القصور هي تلك التي تتوافر فيها الصفات التالية :

أ - المشروعات صغيرة الحجم كما يقاس ذلك بإجمالي الأصول .

ب - المشروعات صغيرة الحجم كما يقاس ذلك بعدد حاملي الأسهم .

ج - المشروعات المنخفضة الربحية كما يقاس ذلك بمعدلات الربحية .

د - المشروعات غير الملزمة بمتطلبات التسجيل في بورصة الأوراق المالية .

هـ - المشروعات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الصغيرة .

وقد خلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن الجهد الذي يجب أن يبذل في سبيل تحسين الإفصاح المالي ورفع جودته والارتقاء به يجب أن يوجه ويركز على المشروعات التي تتصف بالصفات السابقة الذكر .

وفي دراسة مماثلة أعدها Buzby (٧) أسست على استطلاع رأي مجموعة من المحللين الماليين المتهنين بهدف إمكانية تحديد وزن نسبي لكل عنصر من عناصر المعلومات المالية وغير المالية التي يمكن أن تظهر في التقرير السنوي وذلك بهدف التوصل إلى مقياس للإفصاح يتعلق بكل عنصر من تلك العناصر . وقد تم تطبيق ذلك على عينة من التقارير السنوية وذلك بهدف تحديد العلاقة النسبية بين أهمية العنصر ومدى الإفصاح عنه . وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن هناك مجالاً لتحسين جودة الإفصاح والارتقاء به خصوصاً في مجال الإفصاح عن العناصر التي تكون العلاقة بين المتغيرين السابق الإشارة إليها علاقة ضعيفة .

وقد قام Buzby (٨) أيضاً في دراسة تالية ، بدراسة للعلاقة بين مدى الإفصاح عن عناصر معينة من المعلومات في التقارير السنوية الخاصة بالشركة أو المشروع وبين خاصيتين من الخصائص المتعلقة بالشركة أو المشروع ، وقد تبلورت هاتين الخاصيتين في حجم الشركة أو المشروع ، وموقفها من الإدراج في هيئة سوق المال وبمعنى آخر ما إذا كانت الشركة مدرجة أو غير مدرجة في هيئة سوق المال . وقد تم قياس مدى الإفصاح عن العناصر المختارة في التقارير السنوية باستخدام مؤشر للإفصاح مماثل للمؤشر الذي استخدمه كلا من Singhvi and Desai في دراستهما (٩) . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مدى الإفصاح في التقارير السنوية يرتبط ارتباطاً موجباً مع حجم أصول الشركة أو المشروع ، كما أن مدى الإفصاح لم يتأثر بكون الشركة أو المشروع مدرجاً أو غير مدرج بهيئة سوق المال . كما أوصت الدراسة بأن مجهودات تحسين ورفع جودة الإفصاح والارتقاء به يتطلب الأمر توجيهها وتركيزها على المشروعات الصغيرة .

الإفصاح المالي من المنظور الدولي :

كما سبق وأن أوضحنا هناك العديد من الدراسات التي ناقشت مشكلة الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للمؤسسات والشركات ووسائل قياسه وكيفية الارتقاء به ورفع جودته ، وقد انصبت معظم إهتمامات الكتاب في هذا المجال على المؤسسات أو الشركات الغير مالية ، كما تم التركيز على مناقشة تلك المشكلة من المنظور المحلي . ولم تلق مشكلة الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للمؤسسات المالية كالبنوك نفس القدر من الإهتمام الذي وجه إلى المؤسسات أو الشركات الغير مالية ولم يصب الإفصاح إلى نفس المستوى من الكفاية حيث تبلور الإهتمام في هذا المجال في حماية المودعين والعملاء أكثر من المساهمين ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الكثير من المؤسسات المالية كالمصارف تجاوزت أنشطتها الحدود المحلية إلى المستوى الدولي . ومن ثم فإن الأمر يستلزم ضرورة الإهتمام بمشكلة الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية وأن يتواءم ذلك مع إهتمامات الطوائف المختلفة في دول العالم المختلفة .

ولقد أظهرت الدراسات التي أعدت في هذا المجال اختلافات واضحة على المستوى الدولي بين الدول المختلفة في مجال مدى كفاية الإفصاح وكيفية قياسه والارتقاء به وتحسين جودته ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب نورد فيما يلي تحليلاً لها .

أولاً : يتأثر الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للمؤسسات المالية كالبنوك بالممارسات العملية للنشر في كل دولة . وذلك من منطلق اختلاف الإهتمامات في كل دولة عن الأخرى ، ولقد أوضح Muller and Weiser (١٠) أن الاختلافات بين الأفراد الذين يعيشون ويعملون في بيئات مختلفة ، وينتمون لطبقات ذات أنماط سلوكية مختلفة تحث تأثيراً بالغاً على متطلباتهم من المعلومات وعلى مدى إمكانية استخدامها لتلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم المختلفة وخصوصاً الاستثمارية منها . هذا بالإضافة إلى أن مبادئ المحاسبة المستخدمة والقوائم المالية المعدة ومدى فهم

المستخدمين وتقبلهم لها تختلف من دولة إلى أخرى . وجدير بالذكر في هذا المجال أن لجنة معايير المحاسبة الدولية ^(١١) في إحدى دراساتها أوصت بإعداد نوعين من القوائم لتلبية احتياجات الطوائف المتعددة المهتمة بتلك المشروعات ، قوائم أساسية تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين المحليين أي من المنظور المحلي ، وقوائم إضافية تخدم وتلبي احتياجات المستخدمين خارج النطاق المحلي أي من المنظور العالمي أو الدولي .

ثانياً: التباين بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالممارسات العملية للإفصاح والنشر بسبب الاختلاف في تطبيق الطرق أو النماذج المحاسبية التي أشير إليها في الأدب المحاسبي الدولي ، مثل الطرق الأمريكية ، البريطانية ، الفرنسية ^(١٢) وإن كانت بعض هذه الطرق كالطريقة الأمريكية قد انتشرت بسبب زيادة وانتشار الاستثمارات الأمريكية في العديد من الدول ، إلا أن الطرق الأخرى قد أخذت أيضاً حظها من الانتشار بسبب التأثير الثقافي والتبعية الاقتصادية والسياسية في بعض الأحيان للدول صاحبة هذه النماذج .

ثالثاً: الإنتشار الواسع للملكية أسهم المؤسسات المالية كالبانوك حيث تصل في بعض الأحيان إلى المستثمر ذا المستوى العادي أو المتوسط ، بينما في دول أخرى يتركز عدد المستثمرين من المساهمين حاملي الأسهم في أقل عدد ممكن وفي أضيق نطاق ممكن . وتنبع دوافع توزيع الملكية بين مجموعة عريضة من المساهمين من فكرة الارتباط الموجب بين عدد عملاء البنك والمودعين وبين عدد المساهمين ، ومن ثم فإنه كلما اتسع وانتشر توزيع الأسهم في مجتمع معين كلما كان هناك حافزاً كبيراً وحاجة ملحة إلى الإفصاح عن المعلومات بدرجة كافية في التقارير السنوية ، الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لمدى توافر تلك المقومات السالفة الذكر ^(١٣) .

رابعاً: إختلاف وتباين الضغوط على المؤسسات المالية وخاصة البنوك من أجل المزيد من الإفصاح عن المعلومات والارتقاء به وتحسين جودته من دولة إلى أخرى . فكلما كانت للأسواق المالية في تلك الدول فاعلية كبيرة كلما تطلب ذلك أن يكون الإفصاح ذا درجة عالية من الكفاية والجودة . وقد أوضح كل من MacDonald^(١٤) و Solnik^(١٥) أن متطلبات الإفصاح والنشر المالي من الناحية العملية تعد أكثر تشدداً في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إذا ما تمت مقارنتها بالدول الأوروبية الأخرى وذلك انعكاساً لمدى فاعلية الأسواق المالية في تلك الدول ، هذا وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن انتشار ملكية أسهم البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية^(١٦) ، الاتجاهات المستمرة في تحسين الإفصاح والنشر المالي في مجال البنوك^(١٧) ، توافر الاستعداد الطبيعي للإفصاح التطوعي^(١٨) ، المتطلبات المتشددة للمنظمات المختلفة مثل AICPA and FASA^(١٩) فيما يتعلق بالإفصاح والنشر المالي في مجال البنوك ، كل تلك العوامل قد ساهمت في خلق ضغط كبير على البنوك الأمريكية والكبيرة منها على وجه الخصوص فيسما يتعلق بضرورة الارتقاء بالإفصاح ورفع كفايته وتحسين جودته حتى يتلاءم مع متطلبات كافة الطوائف المهتمة بذلك .

الإفصاح المالي : مدى كفايته ومقومات تقييمه من المنظر الدولي :

تعددت المحاولات التي بذلت في مجال قياس مدى كفاية الإفصاح ومقومات تقييمه من المنظر الدولي ومن أهم المحاولات التي بذلت في هذا المجال إعداد مؤشر قياسي يمكن استخدامه في قياس وتقييم مدى كفاية الإفصاح^(٢٠) . وبالرغم من أن احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن المؤشر القياسي الذي اقترح في هذا المجال قد أسس على فرض ضمني يتمثل في أن طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية التي هناك حاجة إلى الإفصاح عنها وإمداد المستثمرين خصوصاً بها والمتعلقة بالبنوك تعد ثابتة في أنحاء دول العالم المختلفة^(٢١) .

مقومات بناء المؤشر القياسي للإفصاح من المنظور الدولي :

يعتمد بناء المؤشر القياسي للإفصاح من المنظور الدولي على مقومات عديدة تمثلت فيما يلي (٢٢) :

المقوم الأول : التوصل إلى عناصر المعلومات محل الإفصاح :

يستلزم الأمر لبناء المؤشر ضرورة التوصل إلى عناصر المعلومات التي يقتضي الأمر الإفصاح عنها والتي يمكن أن تتلاءم مع طبيعة التقارير السنوية للبنوك وطبيعة وحاجة المستثمرين من حملة أسهم البنوك وذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة وخصوصاً الاستثمارية منها ، وقد تم التوصل إلى تلك العناصر بعد مراجعة وتحليل دقيق للأدب الذي كتب في مجال الاستثمار والتمويل والمحاسبة ، حيث تم التوصل إلى ثلاثين عنصراً من عناصر المعلومات يستلزم الأمر الاعتماد عليها تحقيقاً للهدف المنشود .

المقوم الثاني : التقييم الكمي لعناصر المعلومات محل الإفصاح :

لتسهيل عملية التقييم الكمي لعناصر المعلومات محل الإفصاح فقد قسمت هذه العناصر إلى فئتين تضمنت الفئة الأولى العناصر التي يمكن أن تساعد وتسهل في اتخاذ القرار الاستثماري وذلك من خلال إمداد المستخدم بالمعلومات التقليدية المتعارف عليها ، أما الفئة الثانية فهي تحتوي على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى توقع دقيق للعائدات المحتمل تحقيقها في المستقبل ، الأمر الذي يمكن أن يساهم في الخفض من المخاطر التي يمكن أن يواجهها ويتعرض لها المستثمر . وقد تم استخدام مقياس من خمسة درجات تتراوح القيم فيه بين صفر و ٤ ، حيث تعكس القيمة صفر أن العنصر عديم الأهمية ، والقيمة ٤ أن العنصر بالغ الأهمية وتندرج مستويات الأهمية بين هاتين القيمتين وقد تم تقييم كل عنصر من عناصر المعلومات الثلاثين وتم إسناد وزن نسبي لها وفقاً لذلك المقياس ، وقد أمكن استخراج متوسط الأوزان التي حصلت عليها كل معلومة من المعلومات محل الدراسة ، كما تم ترتيب هذه العناصر وفقاً للمتوسطات التي تم التوصل إليها .

المقوم الثالث : التقييم الموضوعي لعناصر المعلومات محل الإفصاح :

لكي يكون التقييم الكمي لعناصر المعلومات محل الإفصاح تقييماً موضوعياً فقد تم تنفيذ ذلك من خلال مايلي :

أ- الاستعانة بعينة قدرت بخمسين أستاذ جامعي من ذوي الخبرة العلمية والعملية وعلى دراية كافية بممارسات الإفصاح والنشر المالي من المنظور العالمي ، وقد تم إمدادهم بعناصر المعلومات التي يمكن أن يتضمنها المؤشر القياسي للإفصاح وطلب منهم تقييم كل عنصر من تلك العناصر وإسناد أوزان له وفقاً للمقياس السابق الإشارة إليه .

ب- إمعاناً في موضوعية التقييم وتلافياً للنقد الذي يمكن أن يوجه في هذا المجال بأن الاعتماد على عينة من الأساتذة قد لا يعبر ولايمثل تمثيلاً كافياً مستخدمي التقارير المالية للبنوك عالمياً فقد تمت الاستعانة بعينة من المحللين الماليين للبنوك والمؤهلين عملياً في هذا المجال ، والأعضاء في إتحاد المحللين الماليين للبنوك ، وقد طلب منهم نفس ماسبق طلبه من عينة الأساتذة وذلك فيما يتعلق بتقييم عناصر المعلومات وإسناد أوزان لها وفقاً للمقياس السابق الذكر . وقد تم استخراج متوسط الأوزان التي حصلت عليه كل معلومة من المعلومات المعروضة وتم ترتيب هذه العناصر وفقاً للمتوسطات التي تم الوصول إليها .

وبمقارنة النتائج التي تم الحصول عليها نتيجة الاستعانة بعينة من الأساتذة والنتائج التي تم الوصول إليها من عينة المحللين الماليين وجدت تماثلة ومتطابقة وإن كانت هناك بعض الفروق والاختلافات الطفيفة فيما يتعلق بالأوزان المسندة لبعض العناصر إلا أن هذه الفروق ليست لها معنوية من الناحية الإحصائية .

وقد تم تطبيق المؤشر القياسي للإفصاح على عينة من التقارير المالية المنشورة لسبعين بنكاً تعمل في دول مختلفة من العالم ، وتم تقييم مدى الإفصاح في التقارير المالية لتلك البنوك على أساس القيم التي تم التوصل إليها

وأُسندت إلى كل مفردة من عناصر المعلومات في مؤشر الإفصاح السالف الإشارة إليه .

تحليل لنتائج تطبيق المؤشر القياسي للإفصاح على التقارير السنوية المنشورة للبنوك من المنظور الدولي :

أسفر تطبيق المؤشر القياسي لمدى الإفصاح على التقارير السنوية المنشورة لعينة من البنوك محل الدراسة إلى التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً : أن هناك نوع من الفروق والاختلافات في مدى كفاية الإفصاح من المنظور العالمي ، وقد تم التوصل إلى ذلك نتيجة مقارنة القيم النسبية للعناصر محل الإفصاح وفقاً للمؤشر لكل بنك من البنوك التي احتوت عليها العينة بالإضافة إلى ترتيب تلك البنوك وفقاً لهذا الأساس ، وقد تبين أن البنوك الأمريكية تأتي في المقدمة في مجال كفاية الإفصاح إذا ما قورنت بالبنوك الأخرى ، وذلك ربما يرجع إلى أن بعض عناصر المعلومات التي يعتبر الإفصاح عنها ضرورياً في الولايات المتحدة قد لا ينظر إليها على أن لها نفس القدر من الأهمية في الدول الأخرى (٢٣) . كما اتضح أيضاً أن مدى الفرق في كفاية الإفصاح بين البنوك الأوروبية بصفة عامة في اتجاهه للتناقص وذلك يمكن أن يرجع إلى تأثير السوق الأوروبية المشتركة (٢٤) .

ثانياً : أظهرت الدراسة وجود ارتباط ذا دلالة إحصائية بين مدى الإفصاح وحجم الأصول المستثمرة في المؤسسات البنكية باستخدام Spearman's rank correlation coefficient (٢٥) وهذه النتيجة تعد متسقة مع ماسبق التوصل إليه من وجود نوع من الارتباط الإحصائي الموجب بين الحجم ومدى الإفصاح في الشركات والمؤسسات التي لا تعارس نشاطاً مالياً .

ثالثاً : من تصنيف عناصر المعلومات التي احتوى عليها المؤشر القياسي لمدى كفاية الإفصاح طبقاً لمدى الاتفاق على أهميتها من وجهة نظر كل من منتجي التقارير المالية والمستخدمين لها ، يتضح أن هناك ما يقرب من ثلث تلك العناصر ليس هناك نوعاً من الاتفاق حولها بين المنتجين

والمستخدمين ، هذه العناصر تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث للتوفيق بين وجهات النظر التي قد تتعارض إلى درجة كبيرة في بعض الأحيان . لذا فإن الأمر يستلزم من إدارة البنوك تركيز الإنتباه على العناصر محل الجدل هذه عند مراجعتهم وإقرارهم لسياسة الإفصاح المالي . كما أن هذه العناصر تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجنة معايير المحاسبة الدولية التي تنظر وتدرس باهتمام مسألة تنميط الإفصاح والنشر المالي المتعلق بأعمال البنوك عالمياً^(٢٦) . كما يمكن أيضاً أن تستفيد إدارة المشروعات والمؤسسات ذات النشاط الغير مالي من نتائج تلك الدراسة وذلك عند تطويرهم وأخذهم للقرارات المختلفة المتعلقة بسياسة الإفصاح المالي .

الفروض التي أسست عليها الدراسات السابقة : دراسة وتحليل :

بتحليل الدراسات السابقة التي أعدت في مجال الإفصاح المالي ، يتبين أنها استخدمت مؤشرات قياسية للإفصاح أسست على مجموع الأوزان التي أسندت للعناصر محل الإفصاح التي تضمنتها التقارير السنوية للشركة أو المشروع ، وذلك بهدف قياس مدى جودة الإفصاح المالي المتعلق بالمشروع . وقد أسست تلك الدراسات على الفروض التالية :

أولاً : يتكون الانطباع لدى المحللين الماليين عن الأهمية النسبية لأنواع عناصر المعلومات بعد استخدام تلك المعلومات بطريقة منتظمة لفترة من الزمن ، ويفترض أنه لدى هؤلاء المحللين نظرة ثابتة وبعدها للنظر فيما يتعلق بتقييمهم واستخدامهم للمعلومات .

ثانياً : تعتبر الأهمية النسبية للعنصر من المعلومات من وجهة نظر المحلل المالي ثابتة ولا تتأثر تلك الأهمية بالعناصر الأخرى من المعلومات التي يمكن أن تتاح له .

ثالثاً : الأهمية النسبية للعنصر من المعلومات محل الإفصاح تتصف بالثبات ولا تتأثر بالزمن ولا باختلاف الوقت أو المكان .

وإذا ما سلمنا بأن جودة أي دراسة وتميزها تتأثر متأثراً مباشراً بجودة الفروض التي اعتمدت وأُسست عليها ، ولكي يمكن للمحاسبين المتهتمين والاكاديميين المهتمين بالإفصاح المحاسبي استخدام النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة والاعتماد عليها فإن الأمر يتطلب منا ضرورة القيام بدراسة تحليلية تهدف إلى التحقق من مدى سلامة وصلاحية الفروض التي اعتمدت عليها تلك الدراسات .

الفرض الأول : دراسة وتحليل :

بدراسة وتحليل الفرض الأول وما أورده الكتاب والمهتمين بهذا المجال في هذا الصدد يتضح أن صلاحية هذا الفرض تعد محل تساؤل ، فقد أوضح Aston^(٢٧) أن الأفراد بصفة عامة حتى الخبراء منهم في هذا المجال لديهم نوعاً ما من الضعف في التبصر وبعد النظر فيما يتعلق بحكمهم الشخصي ، وقد أثبتت ذلك النماذج الرياضية التي أمكن تطبيقها في هذا المجال^(٢٨) . فمن الناحية المثالية إذا ما طلب من الفرد إعطاء أو إسناد أوزان لكمية كبيرة من البيانات وفقاً لمدى توقعه لأهميتها النسبية ومن مقارنة تلك الأوزان بمثيلاتها التي يمكن الحصول عليها من تطبيق نموذج رياضي في هذا المجال ، فقد لوحظ بصفة عامة أن الأفراد يغالون في تقييمهم للمدى الذي يستخدمون فيه البيانات الأقل أهمية وعلى العكس يخفضون في تقييمهم للمدى الذي يستخدمون فيه البيانات الأكثر أهمية ، وهذا الأمر قد ينجم عنه مشكلة خاصة إذا ما قام المستخدم بإعطاء وزن كبير وفعال فيه لبيان أو بيانات في الحقيقة لا يستخدمها في توقعاته .

وتأسيساً على ذلك ومن المنظور المحاسبي يتبين أن الأنظمة المحاسبية يمكن أن تعد الفرد ببيانات ومعلومات لا يقوم باستخدامها ، كما أن إخفاق الفرد في إعطاء وزن كاف لبيان معين يمكن أن ينجم عنه عدم القيام بإمداده بذلك البيان ، وعلى ذلك فإن المحللين الماليين من المحتمل أن يكون لديهم نوع ما من القصور في حكمهم الشخصي كما يتضح من المناقشة السابقة وكما أثبتته النماذج الرياضية

التي طبقت في هذا المجال مثل أساليب Linear multiple regression techniques ، تلك الأساليب يمكن من خلالها برهنة وإثبات مدى سلامة الحكم الشخصي لفرد معين (٢٩) . ومن ثم فإنه تأسيساً على ماسبق وعلى دراسة Aston (٣٠) فإن صلاحية الفرض الذي يتبلور في أن المحللين الماليين لديهم مقدرة عالية من التبصر وبعد النظر فيما يتعلق باستخدامهم الشخصي وتقييمهم للمعلومات يعد محل تساؤل .

ومن خلال الدراسة التي أعدها Solvic and Lichtenstein (٣١) يتضح أن متخذي القرارات بصفة عامة لديهم نوع ما من القصور في التبصر وبعد النظر فيما يتعلق باستخدامهم الشخصي وتقييمهم للمعلومات ، هذا بالإضافة إلى أنه بناءً على دراسة أجريت على عينة من سمسرة الأوراق المالية وعلى عينة من الطلاب توصل Solvic (٣٢) إلى مايلي :

أ - أن سمسرة الأوراق المالية أظهروا نوعاً من القصور في التبصر وبعد النظر فيما يتعلق باستخدامهم للمعلومات أكثر مما أظهرته الدراسة التطبيقية على عينة من الطلاب .

ب - كلما طالت مدة أو فترة وجود السمسار في العمل قلّت درجة دقة تبصره وبعد نظره في إسناد الأوزان وبمعنى آخر في إعطائه للأهمية النسبية للعناصر المختلفة من البيانات .

ج - هناك اختلافات فردية جوهرية بين الأوزان التي أعطيت لنفس العنصر من خلال سمسرة مختلفين .

من ذلك يتضح أن متخذي القرارات الاستثمارية لا يتمتعون بدرجة عالية من التبصر وبعد النظر فيما يتعلق بسياسة إسنادهم للأوزان النسبية للعناصر ، هذا بالإضافة إلى أنه في مجال الدراسات التطبيقية التي أجريت على عينات مختلفة من المحللين الماليين وجد أنهم اختلفوا فيما بينهم اختلافاً جوهرياً في تقييمهم للأهمية النسبية لبعض العناصر من المعلومات . وقد اتضح ذلك في الدراسة التي قام بها Buzby (٣٣) والدراسة التي أعدها كلاً من

. (٣٤) Singhvi and Desai .

هذا القصور في الحصول على إجماع أو شبه إجماع من المحللين الماليين حول الأهمية النسبية للعناصر المختلفة من المعلومات يدعو إلى التساؤل مرة أخرى حول مدى سلامة ودقة استخدام مؤشر الإفصاح السابق الإشارة إليه والمؤسس على التقييم وإعطاء أوزان نسبية طبقاً لمدى أهمية عناصر المعلومات توطئة للوصول لمقياس لمدى جودة الإفصاح المالي .

الفرض الثاني: دراسة وتحليل:

يتمثل الفرض الثاني والذي ارتكزت عليه الدراسات السابقة ، في أن الأهمية النسبية لعنصر المعلومات بالنسبة للمحلل المالي ثابتة ومستقلة ولا تتأثر بالعناصر الأخرى من المعلومات التي يمكن أن تتاح له .

هذا الفرض يضعنا ويجعلنا نواجه صعوبات أكثر من التي واجهتنا في الفرض الأول ، فليس من المنطقي القول بأن الأهمية النسبية للعنصر محل الإفصاح بالنسبة للمحلل المالي تعد ثابتة بغض النظر عن ماهية العناصر الأخرى من المعلومات التي يمكن أن تتاح له . وإيضاح ذلك نفرض أن المحلل (أ) قد تم إمداده بقائمة دخل وقائمة مركز مالي مقارنة بالنسبة لشركة معينة ، والمحلل (ب) لم يتمكن من الحصول على هذه المعلومات . وتأسيساً على ذلك فإن المحلل (أ) يستطيع على سبيل المثال إعداد قائمة تدفق الأموال ، وكذا إعداد العديد من النسب المالية الأخرى لهذه الشركة . بينما المحلل (ب) لن يتمكن ولن يستطيع القيام بذلك . لذا فإنه يبدو منطقياً ومعقولاً أن الحصول على المعلومات المتعلقة بتدفق الأموال ، أو المعلومات اللازمة لإعداد النسب المالية المختلفة تعد من وجهة نظر المحلل (ب) ذات أهمية كبرى عنه بالنسبة للمحلل (أ) .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أهمية أي عنصر من عناصر المعلومات المفصح عنها ومدى ارتباط وتأثر تلك الأهمية بوجود أو عدم وجود عناصر أخرى من المعلومات محل الإفصاح ، هذه الفكرة ترتبط بصفة عامة بمفهوم التعويض أو استبدال عناصر المعلومات الذي ناقشه Collins (٣٥) ، حيث أوضح أن هناك

عناصر من المعلومات يمكن أن يطلق عليها عناصر معلومات تعويضية فإذا ما غابت أو حذفت أو لم يفصح عنها فلا ينجم عنها خسارة في المعلومات الأساسية ولا تتأثر الأهمية النسبية لتلك المعلومات الأساسية بالنسبة للمستخدم . وبمعنى آخر طالما أن العناصر الأساسية من المعلومات متاحة ومفصح عنها فإن الإفصاح عن العناصر الأخرى التعويضية لن يمد مستخدم المعلومات بمعلومات أكثر من المعلومات المتاحة . هذه الفكرة المتعلقة بعناصر المعلومات التعويضية والتي يمكن إحلالها محل بعضها البعض لم تتم الإشارة إليها وأخذها في الحسبان عند بناء مؤشرات الإفصاح في الدراسات السابقة .

وكما أوضح Collins^(٣٦) في دراسة أخرى أن المعلومات الإضافية التي تم إدخالها عند إنشاء مؤشرات الإفصاح لم تضيف إلى جودة النظام العام للإفصاح المالي للمشروع شيئاً ، بل جعلت هناك بعض الصعوبات في استخدام كل المعلومات التي تم الإفصاح عنها . هذا بالإضافة إلى ما أوضحه Stanga^(٣٧) من أن إضافة المزيد من المعلومات المتكررة يمكن أن يكون ذا تأثير سلبي على إنجازات متخذ القرار . كما حذر Aston^(٣٨) من أن التحديد المجرّد لجزء من البيانات واعتباره مهماً وملائماً ليس بعبّر كاف لإدخال هذا الجزء من البيانات في التقرير المحاسبي ، حيث أن احتواء التقرير على تلك البيانات ربما قد يخفض من قوة النتائج التي يتم التنبؤ بها ، حتى وإن كانت هذه الجزئيات من البيانات لها بعض العلاقة بالمتغير محل التنبؤ .

الفرض الثالث : دراسة وتحليل :

يتمثل هذا الفرض والذي أخذ في الاعتبار في الدراسات السابقة في أن الأهمية النسبية للعنصر من المعلومات محل الإفصاح تتصف بالثبات ولا تتأثر ولا تتغير بتغير الزمن واختلاف الوقت والمكان . وقد توصل Collins^(٣٩) في دراسة ميدانية أعدها إلى نتائج غير متطابقة مع ذلك . فقد استخدم في دراسته سبعة نماذج للتنبؤ وعينة من المشروعات وذلك لدراسة وقياس مدى تأثير الإفصاح عن أجزاء من البيانات وأهميتها النسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم في

السنوات ١٩٦٨م ، ١٩٦٩م ، ١٩٧٠م . وقد توصل من دراسته إلى أن الإفصاح عن أجزاء من البيانات يعد ذا أهمية ومفيداً ونافعاً في توقع التغير في أسعار الأسهم خلال عامي ١٩٦٨م ، ١٩٦٩م ، وليس في سنة ١٩٧٠م وقد أرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي سادت عام ١٩٧٠م ، وقد خلص إلى أن الأهمية النسبية لعنصر المعلومات ترتبط وتعتمد على الأوضاع الاقتصادية السائدة وهو أمر متغير بتغير الزمن والمكان ، وعليه فإن الأهمية النسبية لعنصر المعلومات لا تتصف بالثبات عبر الفترات الزمنية المختلفة وعبر أماكن التطبيق المختلفة . وقد أيدت هذه النتائج أيضاً ما سبق أن توصل إليه Radebaugh^(٤٠) في دراسة أعدها في هذا المجال .

المؤشر القياسي المقترح للإفصاح المالي :

يتضح مما سبق تحليله وعرضه أن الفروض التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة تعد محل تساؤل ، الأمر الذي يتطلب منا ضرورة التوصل إلى مؤشر قياسي مقترح يمكن من خلاله تقييم أهمية عناصر المعلومات التي يتطلب الأمر الإفصاح عنها دون الإلتجاء إلى الفروض السابقة ، ويمكننا في نفس الوقت من الارتقاء وتحسين جودة الإفصاح المالي من خلال التوصل إلى العدد الأدنى من عناصر المعلومات الإضافية التي يتطلب الأمر الإفصاح عنها ، هذا بالإضافة إلى إمكانية استخدام المؤشر المقترح لتحديد ما إذا كان إمداد المحلل المالي على سبيل المثال بعنصر جديد من المعلومات سوف يؤدي إلى الحد من أو بمعنى آخر الخفض من احتياجه لبعض العناصر التي تم فعلاً الإفصاح عنها .

وتجدر الإشارة إلى أنه بتحليل محتوى المعلومات التي يتضمنها العنصر الجديد محل الإفصاح نجد أنه يمكن أن ينطوي على المكونات التالية :

أ - المكون الأول :

ويتمثل في المعلومات التي يمكن التوصل إليها من خلال أحد أو عدد من العناصر المتاحة فعلاً .

ب - المكون الثاني :

ويتمثل في المعلومات الإضافية التي يمكن أن يمدنا بها العنصر الجديد والغير متاحة فعلاً والعنصر الجديد محل الإفصاح ربما لا يحتوي على المكون الثاني أعلاه في بعض الأحيان ، وبمعنى آخر سوف يترك المحلل المالي دون أن يمدّه بأي معلومات إضافية تزيد عن المعلومات المتوافرة لديه إذا لم يتم الإفصاح عن ذلك العنصر الجديد ، وبالرغم من ذلك قد يكون الإفصاح عن ذلك العنصر الجديد مرغوباً فيه إذا كانت تكلفة إعداده وتجهيزه أقل من تكلفة الإمداد بالعناصر الأخرى البديلة .

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان العنصر الجديد من المعلومات محل الإفصاح يحتوي على المكونين السابق الإشارة إليهما فإن هذا العنصر الجديد من المعلومات سوف يمد المحلل المالي بمعلومات إضافية جديدة وفي نفس الوقت سوف يساهم في أن يحد من ويخفض من حاجته إلى العناصر التي تعدنا بالمكون الأول من المعلومات . وعلى ذلك فإن التكلفة الصافية لهذا العنصر الجديد سوف تتمثل في تكلفته الحقيقية أو الفعلية مطروحاً منها الوفورات التي يمكن تحقيقها نتيجة الحد من وتجنب الإفصاح المرتبط بالعناصر التي تعد مصدراً للمكون الأول السابق الإشارة إليه .

ويعد هذا المؤشر المقترح لتقييم الإفصاح عن عنصر جديد من المعلومات إضافة جديدة إلى ماتضمنه الأدب المحاسبي الذي كتب في هذا المجال ، حيث أن هذا المؤشر يمكن استخدامه في استكشاف مدى إمكانية تحقيق مستوى جودة معين من الإفصاح بتكلفة منخفضة ، وذلك علاوة على الارتقاء بالإفصاح ورفع جودته في إطار أقل تكلفة ممكنة من خلال التحديد المسبق والتعرف على عناصر المعلومات التي ليس هناك مجال للإفصاح عنها بسبب أن محتواها من المعلومات سوف يتضمنه ويشمله العنصر الجديد من المعلومات الذي سوف يتم الإفصاح عنه .

ولكي يمكن التوصل إلى مؤشر موضوعي يمكن الاعتماد عليه في تحديد أهمية العناصر المختلفة من المعلومات محل الإفصاح بالنسبة للمحلل المالي فإن

ذلك يستلزم من البداية ضرورة تحديد أهداف المحلل المالي من استخدام تلك العناصر ، وبالاطلاع على ماكتب في الأدب المحاسبي في هذا الصدد نجد أن الهدف الأساسي للمحلل المالي من استخدامه لتلك المعلومات يتبلور في مساعدته في التنبؤ بالعائد على السهم (ع س) وقد أوضح Backer and McFarland^(٤١) أن العائد على الأسهم هو المصدر الأساسي للإيراد بالنسبة لحاملي الأسهم وتؤثر توقعاتهم لدى تحقق هذا العائد تأثيراً بالغاً على قراراتهم الاستثمارية ، ومن ثم فإنه كثيراً ما يلجأ هؤلاء المساهمين إلى المحللين الماليين للقيام بالتنبؤ بالعائد المتوقع على السهم ، الأمر الذي بات من أهم أهداف المحللين الماليين العاملين في هذا المجال .

وترتيباً على ذلك فإن المؤشر المقترح سوف يختبر مدى تأثير الإفصاح عن عناصر مختلفة من المعلومات على مقدرة المحلل المالي على التنبؤ بعائد السهم ، كما تجدر الإشارة إلى أن مدى أهمية العنصر المفصّل عنه سوف يتم قياسها من خلال مدى قوتها على شرح وتبرير خطأ المحللين الماليين في التنبؤ في هذا المجال (خ ت) ولواجهة هذه المشكلة فقد اقترح Barefield and Comiskey^(٤٢) مقياساً للخطأ في التنبؤ يمكن التوصل إليه من خلال تطبيق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{ع س فن} - \text{ع س قن}}{\text{ع س قن}} = \text{خ ت ن}$$

حيث تمثل :

خ ت ن = الخطأ في التنبؤ في تقدير ع س للمشروع ن :

ع س فن = عائد السهم الفعلي بالنسبة للمشروع ن .

ع س قن = عائد السهم المتنبأ به بالنسبة للمشروع ن .

وتجدر الإشارة إلى أن مدى مساهمة الإفصاح عن العناصر المختلفة من المعلومات المالية في خفض الخطأ في التنبؤ يمكن التوصل إليه من خلال

استخدام النموذج الخطي التالي :

$$\text{خ ت ن} = \text{د} + \sum_{\text{ل}=1}^{\text{ب}} \text{ن ص ن ل} + \text{ن} \quad \text{حيث ن} = 1 \dots \dots \text{ي}$$

أو

$$\text{ك (خ ت ن)} = \text{د} + \sum_{\text{ل}=1}^{\text{ب}} \text{ن أن ل}$$

حيث تمثل :

- ي = عدد الشركات التي تتضمنها العينة .
 ب = عدد عناصر المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار من البداية .
 ك (خ ت ن) = القيمة المتوقعة لخطأ التنبؤ للمشروع ن (متغير تابع) .

$$\text{أن ل} = \frac{\text{ص ن ل} - \text{ص ل}}{\text{س ل}} \quad \text{حيث :}$$

أن ل تمثل المتغيرات الدليلية indicator variables للعناصر محل

الإفصاح (متغيرات مستقلة) .

ص ن ل = صفر في حالة ما إذا كان العنصر محل الإفصاح ل لم يتم إظهاره أو بمعنى آخر لم يتم الإفصاح عنه في التقرير السنوي للمشروع ن .

ص ن ل = ١ في حالة ما إذا كان العنصر محل الإفصاح ل تم إظهاره أو بمعنى آخر تم الإفصاح عنه في التقرير السنوي للمشروع ن .

$$\begin{aligned} \text{ص} &= \text{متوسط القيمة بالنسبة للمتغير ل} \\ \text{س} &= \text{الإنحراف المعياري للمتغير ل الذي تتضمنه العينة.} \end{aligned}$$

أما فيما يتعلق بقيم d فهي تمثل المعاملات الثابتة التي تعبر عن الأهمية النسبية لكل من ص وذلك من شرح وتبرير التغير في (X) .
كما تعبر (R^2) عن مجموع العوامل الغير محددة ، عوامل القلق والاضطراب ، وبصفة عامة يفترض فيها أنها موزعة توزيعاً طبيعياً من الناحية الاحصائية بمتوسط مساوي للصفر وتباين متساوي . أما فيما يتعلق بقيم d فهي تمثل تقديرات لقيم d من عينة من المشروعات .

وباستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد الخطوات أو التدرجي (٤٣) *The stepwise regression search method* يمكن التوصل إلى مجموعة العناصر من المعلومات محل الإفصاح (المتغيرات المستقلة) والتي يمكن من خلالها التوصل إلى مبررات التباين في الخطأ في التنبؤ . وطبقاً لهذه الطريقة يتم حساب سلسلة من معادلات الانحدار ، وفي كل خطوة يتم تحديد العنصر من المعلومات محل الإفصاح والذي يتم التوصية بإضافته ، وعلى أثر ذلك يمكن التوصل إلى العناصر من المعلومات التي يتضمنها النموذج فعلاً والتي يتطلب الأمر استبعادها ، وتستمر هذه العملية إلى أن نصل إلى عدم وجود عناصر أخرى من المعلومات محل الإفصاح يمكن إضافتها أو حذفها وتلك هي نقطة النهاية التي يتم التوقف عندها .

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة الانحدار المتعدد الخطوات تسمح للعنصر من المعلومات محل الإفصاح الذي تم إدخاله في النموذج في مرحلة مبكرة ، أن يستبعد فيما بعد إذا لم يكن مساعداً عند ضمه لعنصر آخر محل الإفصاح تم إضافته في مرحلة تالية .

وترتيباً على ما سبق فإن هذا المؤشر سوف يمدنا بأقل مجموعة من عناصر المعلومات محل الإفصاح والتي يمكن من خلالها مساعدة المحللين الماليين من رفع

دقة تنبؤهم . ومن ناحية أخرى إذا ما طلب من الشركات أن تتقدم بالإفصاح عن هذه المجموعة من عناصر المعلومات المالية فإن ذلك سوف يؤدي إلى الارتقاء بالإفصاح المالي للشركة ورفع جودته إلى أعلى درجة ممكنة .

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر المقترح سوف يساعد المحللين الماليين والطوائف الأخرى المستخدمة للتقارير السنوية على التحرر من الفروض التي أسست عليها الدراسات السابقة والتي أخذت في الصيبن عند بناء مؤشرات الإفصاح التي قدمت في تلك الدراسات . كما أن التقييم الكمي والموضوعي لعناصر المعلومات محل الإفصاح باستخدام المؤشر المقترح سوف يساهم في إعطاء المحللين الماليين وكافة الطوائف الأخرى المستخدمة للتقارير السنوية المزيد من الثقة في حكمهم وتقديرهم للأمور بالإضافة إلى إثبات صحة المؤشر المقترح نفسه وإظهار فوائده ، كما أنه من خلال تطبيق ذلك المؤشر يمكن التوصل إلى نتائج مبتكرة لم يكن من اليسير التوصل إليها من قبل .

والمؤشر القياسي المقترح للإفصاح المالي بشكله الحالي يعد خطوة أخرى على طريق طويل شاق ، وإن كان هناك بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في بعض الأحيان عند تحديد قيم المتغيرات التي يحتوي عليها المؤشر . إلا أنه في واقع الأمر يتضمن أسلوباً منطقياً وإطاراً مبتكراً يمكن الاعتماد عليه واستخدامه في مجال رفع جودة الإفصاح المالي والارتقاء به .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الاختبارات العملية لتطبيق المؤشر والمزيد من البحوث لتطويره حتى يصل في النهاية إلى أن يكون أداة عامة يتعين على جميع المستخدمين للتقارير السنوية استخدامها كمؤشر أساسي لقياس مدى جودة الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية المنشورة المتعلقة بكافة أنواع المشروعات سواء كانت مانية أو غير مالية وسواء كانت تمارس نشاطها محلياً أو دولياً .

الخلاصة :

تعرضنا في هذا البحث بالدراسة والتحليل لمشكلة من المشاكل التي ثار حولها الجدل في الأدب المحاسبي المعاصر ، وهي مشكلة الإفصاح المالي في التقارير السنوية المنشورة ومدى كفايته وكيفية الارتقاء به وتحسين جودته وقياسها ، وذلك حتى يتسنى مساعدة كافة الطوائف التي تهتم بأداء الشركات والمؤسسات في اتخاذ قراراتهم المختلفة .

وقد تمت دراسة تلك المشكلة من المنظورين المحلي والدولي وتبين لنا من الدراسات التي أعدت في هذا المجال أن الأساس الفكري الذي اعتمدت عليه هذه الدراسات أسس على العديد من الفروض يتمثل أولها في أن الانطباع عن مدى أهمية المعلومات يتكون لدى المحللين الماليين ومستخدمي المعلومات بصفة عامة بعد استخدامهم لتلك المعلومات بطريقة منتظمة ولفترة من الزمن ، ويفترض في هؤلاء المستخدمين بعداً للنظر فيما يتعلق بتقييمهم واستخدامهم لتلك المعلومات . أما الفرض الثاني فيتمثل في أن الأهمية النسبية للعنصر من المعلومات من وجهة نظر المحلل المالي أو المستخدم ثابتة ولا تتأثر بحصولهم على أي معلومات أخرى يمكن أن تكون متاحة في هذا الصدد . والفرض الثالث ينطوي على أن الأهمية النسبية للعنصر من المعلومات محل الإفصاح تتصف بالثبات ولا تتأثر بالزمن ولا باختلاف الوقت أو المكان .

وقد أثبت التحليل لهذه الفروض التي اعتمد عليها في بناء مؤشرات القياس مدى كفاية الإفصاح أنها محل تساؤل ، وأن سلامة الاعتماد والدقة المستهدفة من استخدام تلك المؤشرات محل تساؤل أيضاً .

ولكي يمكن التغلب على نقاط الضعف هذه فقد تم اقتراح مؤشر يمكن من خلاله تقييم أهمية عناصر المعلومات التي يتطلب الأمر الإفصاح عنها ، وقد اعتمد هذا المؤشر الكمي المقترح على استخدام الأسلوب الإحصائي الخاص بالانحدار المتعدد الخطوات وذلك بهدف الوصول إلى الحد الأدنى من عناصر المعلومات التي يتطلب الأمر الإفصاح عنها ، والتي تحقق في نفس الوقت رفع دقة تنبؤ المحللين

الماليين . كما أن هذا المؤشر يمكن أن يساهم في التحديد الموضوعي للأهمية النسبية التي يمكن إسنادها للعناصر المختلفة محل الإفصاح في الدراسات السابقة . وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر المقترح يمكن استخدامه أيضاً لتحديد ما إذا كان إمداد المحلل المالي أو مستخدم البيانات بصفة عامة بعنصر جديد من المعلومات المالية سوف يقلل من حاجته إلى الإفصاح عن العناصر الأخرى التي كان يحتاجها فيما سبق ، الأمر الذي سوف يساهم في النهاية إلى الوصول إلى إفصاح متميز ذا جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة .

وحتى يمكن استخدام المؤشر على أوسع نطاق ممكن فإن الأمر يقتضي ويتطلب مزيداً من البحث ومن الاختبارات العملية لتطويره ، وذلك حتى يصبح مؤشراً أساسياً عاماً يتعين على الفئات ذات الاهتمامات بالتقارير السنوية استخدامه لقياس مدى جودة الإفصاح والتوصل إلى سبل الارتقاء به . ويأمل الباحث أن تكون هذه بداية تشجع على المزيد من البحث والتطوير للوصول إلى مؤشرات أخرى يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد ويمكن الاستفادة بها في حل المشكلات العديدة التي تواجه مهنة المحاسبة في عالمنا المعاصر .

References

- (1) Anderson, R., "The Usefulness of Accounting and Other Information Disclosed in Corporate Annual Reports to Institutional Investors in Australia", Accounting and Business Research, Autumn 1981, p. 259.
- (2) Please see:
 - (A) Bradish, R.D., "Corporate Reporting and the Financial Analyst", Accounting Review, October, 1965, pp. 757-766.
 - (B) Singhvi, S.S., and Desai, H.B., "An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure", Accounting Review, January, 1971, pp. 129-138.
 - (C) Buzby, S.L., "Selected Items of Information and their Disclosure in Annual Reports", Accounting Review, July 1974, pp. 423-435
- (3) Horngren, C.T., "Disclosure", Accounting Review, October 1957, pp. 598-604.
- (4) Bradish, R.D., Op. cit, pp. 757-766.
- (5) Singhvi, S.S., And Desai, M.B., Op.cit, pp, 129-138.
- (6) Cerf, A.R., Corporate Reporting and Investment Decisions", The University of California Press, 1961, pp. 20-35.
- (7) Buzby, S.L., Op.cit., pp. 423-435.
- (8) Buzby, s.L., "Company Size, Listed Versus Unlisted Stocks, and the Extent of Financial Disclosure," Journal of Accounting Research, Spring 1975, pp. 16-37.
- (9) Singhvi, s.S., and Desai, H.B., Op.cit., pp. 129-138.
- (10) Mueller, G.G., and Walker, L.M., "The Coming of Age of Transnational Financial Reporting", The Journal of Accountancy, July 1976, pp. 67-74.
- (11) Kahl, A., and Beikaoui, A., "Bank Annual Report Disclosure Adequacy Internationally," Accounting and Business Research, Summer, 1981, p. 189.
- (12) Costa, R.C. da and Bourgeois, C., "International Accounting Models: An Empirical Investigation," Paper presented at the CAAS 1977 conference
- (13) Kahl, A., and Belkaoui, A., Op.cit., p. 189.

- (14) McDonald, J.G., "French Mutual Fund Performance: Evaluation of Internationally Diversified portfolios" *Journal of Finance* December 1973, pp. 1160-1180.
- (15) Solink, E.H., "Note on the Validity of the Random Walk for European Stock Prices", *Journal of Finance*, December 1973, pp. 1151-1159.
- (16) Daily, A.R., and Stawser, R.H., "Independent Audits and the Reporting Practices of Banks", *The Journal of Accounting* July 1974, pp. 44-45.
- (17) Please see:
- (A) *Ibid.*, pp. 44-45.
- (B) Fortune, 'The 50 largest Banking Companies', *Fortune*, July 1976, pp. 204-205.
- (18) Clausen, A., "voluntary Disclosure: Someone Has to Jump into the Icy Water First," *Financial Executive*, June, 1976, pp. 20-26.
- (19) Please see:
- (A) Asher, J. "Proposed Accounting Rule Called a disaster for Banks", *Banking*, August 1976, pp. 33-35.
- (B) Kurtz, R.D. and Sinkey, J.F., "Bank Disclosure Policy and Procedures, Adverse Publicity and Bank Deposits Flow", *Journal of Bank Research*, Autumn, 1973, p. 178.
- (C) Stabler, G., 'Bankers Warn of Drastic Effects if change is Ordered in Their Accounting Procedures', *The wall Street Journal* July 1976, p. 30.
- (20) Please see:
- (A) Barrett, M., "Financial Reporting Practices: Disclosure and Comprehension in an International Setting", *Journal of Accounting Research*, Spring 1976, pp. 10-26.
- (B) Belkaoui, A., and Kahl, A., "What Canadian Bank Financial Statements Don't Tell", *CA Magazine*, June 1977, pp. 32-35.
- (21) Kahl, A., and Belkaoui, A., "Bank Annual Report Disclosure Adequacy Internationally", *Op.cit.*, pp. 190-193.
- (22) *Ibid.*, p. 190.
- (23) Barrett, M., "Annual Report Disclosure: Are American Reports Superior? *Journal of Internatinal Business Studies*", Fall 1975, pp. 15-24.

- (24) Choi., F.D., "Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market", Journal of Accounting Research, Autumn 1973, pp. 159-175.
- (25) Kahl, A., and Belkaoui, A., Op. cit., p. 195.
- (26) Ibid., p. 195
- (27) Aston, R.H., "The Predictive Ability Criterion and User Prediction Models", Accounting Review, October, 1976, pp. 719-732.
- (28) Solvic., P., Fleissner, D. and Bauman, W.S., "Analyzing the use of Information in Investment Decision Making: A Methodological Proposal", Journal of Business, April, 1972, pp. 283-301.
- (29) Solvic, P. and Lichtenstein, S. "Comparison of Bayesian and Regression Approaches to the Study of Information Processing in Judgement", Organizational Behaviour and Human Performance, 1971, pp. 649-764.
- (30) Aston, R.H., Op. cit., pp. 719-732.
- (31) Solvic, P., and Lichtenstein, S., Op. cit., pp. 283-301.
- (32) Solvic., P., Fleissner, D., and Bauman, W.S., Op. cit., pp. 283-301.
- (33) Buzby, S.L., Op. cit., pp. 16-37
- (34) Singhvi, S.S., and Desai, H.B., Op. cit., pp. 129-138.
- (35) Collins, D.W., "The Predictive Ability of Segment of Earnings Data: An Evaluation of the SEC Product-Line Reporting Requirements' Working paper, Michigan State University, 1972.
- (36) Collins, D.W., "SEC Product-Line Reporting and Market Efficiency", Journal of Financial Economics, June 1975, pp. 125-164.
- (37) Stanga, K.G., "Disclosure in Published Annual Reports", Financial Management, Winter 1976, pp. 42-52.
- (38) Aston, R.H., Op. cit., pp. 719-732.
- (39) Collins, d.W., Op. cit., pp. 125-164.
- (40) Radebaugh, L.H., "Environmental Factors Influencing the Development of Accounting Objectives, Standards, and Practices in Peru", International Journal of Accounting, Fall 1968, PP.43-51 .

- (41) Backer, M., and McFarland, W.B., " External Reporting For Segments of a Business", National Association of Accountants, New York, 1968, pp. 5-10.
- (42) Barefield, R.M., and Comiskey, E.E., "Sequential Financial Disclosure by Diversified Firms and Security Prices: A Comment" Accounting Review, October 1975, pp. 818-821.
- (43) Please see:
 - (A) Groebner, F.D., and Shannon, W.P. "Business Statistics A Decision - Making Approach", Merril, E.C. Publishing Company, Second Edition, 1983, PP. 580-603 .
 - (B) Huntsberger, V.D., Croft, J., and Billingsley, P., "Statistical Inference for Management and Economics", Allyn and Bacon, INC., Second Edition, 1980, PP. 424-449 .
 - (C) Draper, R.N., and Smith, H., "Applied Regression Analysis" John Wiley & Sons, Second Edition, 1981, PP. 307-311 .